

تاريخ القبول: 2018/06/22

تاريخ الإرسال: 2018/04/27

العملات الافتراضية: النظرة التنظيمية والتحديات في التكنولوجيا المالية الناشئة

(Virtual Currency: Regulatory Overview and challenges in Emerging Financial Technology)

الباحث عبد الرحمان رزق الله

الباحثة عماد ريم

Abderrahmane.rezgallah@gmail.com rimammam@gmail.com

جامعة الأغواط

الملخص

إن الابتكارات القائمة على التكنولوجيا في مجال الخدمات المالية (التكنولوجيا المالية) تتطور بسرعة. ومع ظهورها، ستكون هناك فرص ومخاطر على الاستقرار المالي ينبغي أن ينظر فيها صانعو السياسات والهيئات التنظيمية والمشرفون، وهذا أمر هام بصفة خاصة لأن العديد من الابتكارات لم يتم اختبارها حتى الآن من خلال دورة مالية كاملة، وقد تتخذ القرارات في هذه المرحلة المبكرة سوابق هامة. وينبغي على صناع السياسات مواصلة تقييم كفاية أطرهم التنظيمية كاعتماد زيادة التقنيات المالية، بهدف تسخير المنافع مع الحد من المخاطر. وفي هذا الصدد، فإن التحليل يركز على المخاطر التي يمكن تصورها. ومع ذلك، ينبغي للهيئات الدولية والسلطات الوطنية أن تنظر في أخذ التكنولوجيا المالية في الحسبان في تقييماتها الحالية للمخاطر والأطر التنظيمية في ضوء تطورها السريع. والواقع أن العديد من السلطات قد أجرت بالفعل تغييرات تنظيمية للتكيف مع أنشطة التكنولوجيا المالية.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية؛ العملات الافتراضية؛ التحديات.

Abstract

Technology-based innovations in financial services (financial technology) are evolving rapidly. As they emerge, there will be opportunities and risks for financial stability that should be considered by policy makers, regulators and supervisors. This is especially important because many innovations have not yet been tested through a full financial cycle. Decisions at this early

stage may take precedents. Policymakers should continue to assess the adequacy of their regulatory frameworks, such as the adoption of increased financial techniques, with a view to leveraging benefits while reducing risk. In this regard, the analysis focuses on perceived risks. However, international bodies and national authorities should consider taking into account their current risk assessments and regulatory frameworks in the light of their rapid development. Indeed, many authorities have already made organizational changes to adapt to financial technology activities.

Key Words : Financial technology; Virtual Currencies; Challenges.

مقدمة

في سياق انفجار على نطاق واسع من التكنولوجيا الجديدة والابتكار هدفت إلى تعطيل سوق المؤسسات المالية التقليدية في تقديم الخدمات المالية، حيث أن عدد من شركات التكنولوجيا المالية (fintech) في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وحدها نمت إلى أكثر من 4000 في السنوات الأخيرة. وعلاوة على ذلك، نما الاستثمار في هذا القطاع من 1.8 بليون دولار إلى 24 بليون دولار في جميع أنحاء العالم في السنوات الخمس الأخيرة فقط (1).

وتشهد صناعة الخدمات المالية تغيرات تكنولوجية سريعة في سعيها إلى تلبية الاحتياجات وتوقع الفرص التجارية، وطلبات المستهلكين وتوقعاتهم، وعلى وجه الخصوص، فإن ظهور العملة الافتراضية (VC)، بدءاً من Bitcoin في عام 2008 (2)، انفجرت بسرعة في النظام البيئي المالي الناشئة تتألف من العطاءات القانونية غير الحكومية. ويظهر هذا الظهور الإمكانات المثيرة لنظم الدفع من نظير إلى نظير، ونقل الأموال، وأنظمة الدفع بواسطة الهاتف النقال، وفرص الاستثمار ليس فقط للمشتريين والبائعين من (VC)، ولكن أيضاً للمستثمرين في النشاط التجاري (VC). ومع ذلك، فإن ظهور العملات الافتراضية جلبت أيضاً مخاوف كبيرة حول الأنشطة غير القانونية والاحتياالية المحتملة المتعلقة بهذه العملات. وبناء على ذلك، اضطرت الحكومات والهيئات التنظيمية وسلطات إنفاذ القانون في جميع أنحاء العالم إلى التركيز

على آثار هذه العملات. وقد هيمن على هذا التركيز المخاوف بشأن أمور من بينها استخدام العملة الافتراضية في أنشطة غير مشروعة مثل الاتجار بالمخدرات وأنشطة غسل الأموال وسرقة العملاء وانتهاكات البيانات (3).

ويمكن أن تشكل العملات الافتراضية أيضا تهديدات للعملات الحكومية المدعومة من الحكومة والاقتصاد العالمي (4). وفي ضوء ذلك، يبدو أن التحديات القانونية والتنظيمية المتنامية تبدو واضحة التوازن بين النهج الذي يعزز التنمية المسؤولة لتكنولوجيا مبتكرة تحفز فوائد كبيرة محتملة مع إطار قانوني وتنظيمي فعال يحمي المستهلكين والشركات والنظام المالي.

ومما سبق نتساءل: إلى أي مدى يمكن اعتبار العملة الافتراضية كتحدٍ يواجه الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية؟

وسنتناول في هذه المداخلة أربعة أجزاء:

المبحث الأول: خلفية تطور العملة الافتراضية؛

المبحث الثاني: المبادرات القانونية والتنظيمية الرئيسية التي تعالج التحديات المتصلة بالعملات الافتراضية؛

المبحث الثالث: التنظيم المبكر ومشاكل تنفيذ القانون؛

المبحث الأول: خلفية تطور العملة الافتراضية

في عام 2008، أثار Satoshi Nakamoto - صاحب bitcoin الغامض - ثورة محتملة في العملات العالمية وأنظمة الدفع والخدمات المالية والأعمال التجارية لشركات التكنولوجيا المالية والتنظيم من خلال نشر ورقة من ثماني صفحات بعنوان bitcoin : نظام النقد الإلكتروني النظير إلى نظير (5) .

قدمت هذه الورقة أطروحة واضحة بما فيه الكفاية:

واقترح "إصدار نقدي مقابل نظير نقدي من شأنه أن يتيح المدفوعات عبر الإنترنت لإرسالها مباشرة من طرف إلى آخر دون المرور عبر مؤسسة مالية، تم إنشاء أول bitcoin في عام 2009 بعد أن أصدرت شبكة ناكاموتو (Bitcoin Network) عملة رقمية تعتمد على التشفير، وهو البرنامج والبروتوكول الذي أنشأ وأطلق، كانت

(Bitcoin Network) تحت التطوير النشط من قبل مجموعة من المساهمين، يرأسها حاليا J. van der Laan Wladimir، الذي تم تعيينه في عام 2014، كمشروع "مفتوح المصدر"، أي لا يتحكم بها غير مستخدميها، ولا تخضع إلى رقيب مثل "حكومة أو مصرف مركزي" كبقية العملات الموجودة في العالم⁽⁶⁾.

المطلب الأول: العملات الافتراضية والنظم الإلكترونية ونظم الدفع ما هي العملة الافتراضية؟⁽⁷⁾

ويلاحظ مكتب المساءلة الحكومية الأمريكية أنه "لا توجد تعريفات قانونية لاقتصاد أو عملة افتراضية".

ومع ذلك، "العملة الافتراضية هي، عموماً، وحدة رقمية للتبادل لا تدعمها مناقصة قانونية تصدرها الحكومة. ويمكن استخدام العملات الافتراضية كلياً في الاقتصاد الافتراضي، أو يمكن استخدامها بدلاً من العملة التي تصدرها الحكومة لشراء السلع والخدمات في الاقتصاد الحقيقي".

تعرف FinCEN العملة الافتراضية بأنها "تلك العملات التي تعمل كعملة في بعض البيئات، ولكن ليس لديها وضع العطاء القانوني في أي ولاية قضائية".

تعرف Mythili Raman العملة الافتراضية بأنها "وسيلة تداول يتم تداولها عبر شبكة، وعادة ما تكون الإنترنت غير مدعومة من قبل حكومة".

المطلب الثاني: تنظيم مدفوعات الإنترنت

خلال العقدين الماضيين، أصبحت القدرة على قبول الدفعات عبر الإنترنت بشكل آمن أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للأعمال التجارية العالمية، لذلك، إعادة النظر وحماية الثقة، يصبح مسألة حاسمة في تنظيم خدمات الدفع، ومن المسلم به عموماً أن التنظيم الملائم هو مقدمة أساسية لقبول المستهلك لوسائل الدفع الجديدة، بما في ذلك الخدمات المصرفية المتنقلة والمدفوعات. "اللائحة يجب أن تعكس الآثار الأخلاقية المترتبة على أنظمة الدفع والعملات الافتراضية مثل bitcoin⁽⁸⁾".

المبحث الثاني: المبادرات القانونية والتنظيمية الرئيسية التي تعالج التحديات المتصلة بالعملات الافتراضية

نظرا لطبيعة النقود الافتراضية، ولعدم وجود بنك مركزي أو مؤسسة حكومية أو دولية رسمية تصدر هذه النقود، و تُشرف و تُنظم تعاملاتها التي تتسم بالدولية، لأنه يتم تداولها إلكترونيا، فهي ليست منظمة ولا تخضع لأية تشريعات، وليس لها أي إطار أو حماية قانونية، بل مجرد قيمة مالية مخزنة إلكترونيا (رقميا)، ولذا فإن هناك عددا من الجوانب التي يحسن إيضاحها لمعرفة الطبيعة القانونية لهذه النقود، ومن ثم فإن هذا المبحث يعرض أولا لمدى قبول التعامل بها على المستوى الدولي، ثم يبين الموقف الدولي الرسمي تجاهها⁽⁹⁾.

المطلب الأول: قانون الدولة الموحد: قانون تنظيم العملة الافتراضية⁽¹⁰⁾

وفي فيفري 2016، نشر المؤتمر الوطني للمفوضين المعني بقوانين الدولة الموحدة (NCCUSL) مشروع مناقشة لقانون تنظيم عمل العملات الافتراضية ("قانون الأعمال التجارية")، كما هو الحال مع مشاريع أخرى مماثلة، قانون الأعمال (VC) يهدف إلى توفير قانون موحد للدولة يحكم تشغيل أي نشاط تجاري، أينما كان موجودا، يشارك في "عمل العملة الافتراضية". ويعرف مصطلح عمل العملة الافتراضية على نطاق واسع ليشمل تقديم خدمات تحويل العملات وتخزينها افتراضيا، وتقديم تحويل العملة الافتراضية، أو تقديم الخدمات والمنتجات الأخرى التي تساعد سكان دولة أو ولاية قضائية لاكتساب أو تحويل أو تحويل العملة الافتراضية. كما يقدم تعريفات عامة لمصطلحات مثل العملة الافتراضية، والنشاط التجاري للعملة الافتراضية، وما يشكل تحويل العملة الافتراضية.

المطلب الثاني: التطورات التنظيمية الدولية

خارج الولايات المتحدة، تظهر قوانين ولوائح وسياسات العملة الافتراضية على مستوى العالم، وسنستعرض عددا من الدول القضائية التي لها تأثير كبير على صناعة الخدمات المالية العالمية⁽¹¹⁾:

(1). الاتحاد الأوروبي، (2). المملكة المتحدة "UK"، (4). لجنة الرقابة المصرفية، و (4). الصين، و (5). اليابان، (6). الجزائر.

وفي حين أن هذا الاستقصاء ليس شاملا بأي شكل من الأشكال، فإن عددا قليلا من البلدان لديها لوائح محددة تنطبق على استخدام العملة الافتراضية؛ فإن ما لا يقل عن أربعين ولاية قضائية، باستثناء الاتحاد الأوروبي، قد خاضت بدرجات متفاوتة في تنظيم العملة الافتراضية (12).

أولا: الاتحاد الأوروبي: سلطة البنك الأوروبي (13)

وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية لعام 2008، أنشأ الاتحاد الأوروبي (السلطة المصرفية الأوروبية)، الغرض من "EBA" هو: "المساهمة في إنشاء دليل القواعد الأوروبية الموحد في القطاع المصرفي الذي يهدف إلى توفير مجموعة واحدة من القواعد الاحترازية المنسقة للمؤسسات المالية في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي". وعلاوة على ذلك، فإن "EBA" مكلفة بتعزيز "التقارب من الممارسات الرقابية وتقييم المخاطر ومواطن الضعف في القطاع المصرفي في الاتحاد الأوروبي"، وهو أول منظمة تنظيمية للخدمات المالية فوق الوطنية في العالم، وفي وقت قصير من وجودها، كانت "EBA" قد أثرت بشدة على العملات الافتراضية

أولا، في ديسمبر 2013، أصدرت "EBA" تحذيرها للمستهلكين على العملات الافتراضية. وكان السبب المؤكد للنشر هو إصدار "تحذير لتسليط الضوء على المخاطر المحتملة. [المرتبطة] ببيع العملات الافتراضية مثل Bitcoin أو الاحتفاظ بها أو تداولها.

ثانيا: المملكة المتحدة (14)

وفي أوت 2014، أعلنت حكومة المملكة المتحدة عن برنامج يبحث في الفوائد والمخاطر الخاصة المرتبطة بالعملات الافتراضية والتكنولوجيا الأساسية، مع التركيز بشكل خاص على مسألة التنظيم، وفي نوفمبر 2014، نشرت الحكومة أسئلة وطلبت التعليق العام كما قامت بجمع وجهات النظر والأدلة على هذه الأسئلة وتلقت أكثر من 120 ردا من "أفراد الجمهور الذين يستخدمون العملات الافتراضية، مطوري العملات

الافتراضية، وأصحاب الأعمال التجارية ذات الصلة بالعملة الافتراضية والبنوك وشركات الدفع والأكاديميين وغيرها من الإدارات والوكالات الحكومية". وفي مارس 2015، نشرت وزارة الخزانة تقريرا بعنوان "العملات الافتراضية: الاستجابة لنداء المعلومات" ("تقرير خزانة الخزينة")، الذي لخص استجابة أصحاب المصلحة بشأن فوائد ومخاطر العملة الافتراضية، الخطوات المتعلقة بتنظيم العملة الافتراضية المحتملة، وأشار تقرير وزارة الخزانة إلى أن المشاركين أشاروا إلى عاملين على وجه الخصوص، وهما "أبرزهما التحديات الرئيسية التي تواجهها شركات التكنولوجيا المالية في المملكة المتحدة" وأشار معظم المجيبين إلى عدم وجود تنظيم إطارا للعملات الافتراضية، معلقا أن هذا قد تسبب في بعض الشكوك بالنسبة للشركات، وجعل من الصعب على الصناعة إثبات مصداقيتها وشرعيتها "وكان العامل السائد الثاني هو أن شركات التكنولوجيا المالية واجهت صعوبات في فتح الحسابات المصرفية في المملكة المتحدة.

ثالثا. لجنة بازل للرقابة المصرفية (15)

هي لجنة الإشراف على المصارف، ولجنة المدفوعات البنوية التحتية للسوق "CPMI"، تهدف إلى "تعزيز التنظيم والسياسة العامة والممارسات" في نظام المدفوعات، (في نوفمبر 2015)، أصدر المجلس تقريرا عن العملات الافتراضية، عند النظر في "الآثار المحتملة للفائدة على البنوك المركزية" في جميع أنحاء العالم والناشئة عن الابتكارات في العملات الافتراضية. وخلص تقرير "CPMI" إلى أن المسائل التنظيمية للعملات الافتراضية على أساس دفاقر الأستاذ الموزعة تغطي ثلاثة مجالات رئيسية هي: "حماية المستهلك، والقواعد الاحترازية والتنظيمية لمختلف أصحاب المصلحة، وقواعد تشغيل كآليات للدفع". وعلاوة على ذلك، وخلص تقرير "CPMI" إلى أنه نظرا لطبيعة العملات الافتراضية، والتي عادة ما تكون عبر الإنترنت، وبالتالي لا تقتصر على الولايات القضائية الوطنية، قد يكون من المهم إتباع نهج عالمي من أجل فعالية التنظيم، ومع ذلك، شدد تقرير اللجنة على أن الحاجة إلى نهج عالمي حال دون اتخاذ إجراءات

معينة على المستوى الوطني، مع تحديد خمس فئات عامة على الأقل من الإجراءات (16):

- المعلومات / الاحساس الأخلاقي؛
- تنظيم كيانات محددة؛
- تفسير الأنظمة القائمة؛
- تنظيم أوسع؛
- الحظر؛

رابعاً: الصين (17)

في ديسمبر 2013، أعلن البنك المركزي الصيني أن جميع المؤسسات المالية الصينية وأنظمة المدفوعات منعت من التعامل مع العملة الافتراضية، وذكر إشعار من بنك الشعب الصيني "PBOC" أن الحظر فرض لأنه لا توجد "الدولة أو السلطة المركزية" بدعم من bitcoin، وذكر بنك الشعب الصيني أنه "كان يخطط لزيادة جهوده للحد من استخدام العملة الافتراضية لغسل الأموال"، وأبلغ الأفراد أنهم "لا يزالون أحرار في التجارة في bitcoin، ولكن يجب أن يكون على بينة من المخاطر التي تطوي عليها"، وأوضح الإشعار بالتفصيل أن بنك الشعب الصيني "يعتزم إضفاء الصيغة الرسمية على تنظيم التبادلات التي تتعامل بالعملة الافتراضية". وعلاوة على ذلك، أعلنت أكبر متاجر التجزئة على الإنترنت في الصين، في 9 يناير 2014 أنها تحظر استخدام bitcoin على منصات التسوق عبر الإنترنت، مما يجعل الاستخدام العملي bitcoin حتى أكثر صعوبة في الصين، على الرغم من اهتمام المستثمرين الهائل في العملات الافتراضية داخل البلاد.

خامساً. اليابان (18)

حيث تم فهم ضرورة حماية المستخدمين، والتوسع في استخدام bitcoin حيث وصلت إلى مستوى لا يمكن تجاهله من قبل المنظمين الماليين، ومن الواضح أن حجم سوق العملات الافتراضية لا يزال صغيراً نسبياً وأن قضية Mt Gox لم يكن لها تأثير كبير على الاقتصاد الوطني. ومع ذلك، فإن الاستخدام المتزايد لهذه العملات غير

المنظمة حذر من المخاطر المحتملة التي قد تحدث في المستقبل. وبدأ مجلس النظام المالي الياباني (Kinyu-Shingi-Kai) العمل على التغييرات ذات الصلة بخدمات التسوية عن طريق إنشاء لجنة دراسات متخصصة في أواخر عام 2014. وتناولت لجنة الدراسات مسألة تنظيم العملة الافتراضية، الفريق العامل الذي أعقب ذلك، الذي كان مسؤولاً عن المناقشة منذ صيف عام 2015. وركز التقرير النهائي للفريق العامل، الذي نشر في ديسمبر 2015، في المقام الأول على حماية المستعملين وشدد على ضرورة وضع قواعد بشأن الفصل بين العملات الافتراضية / كفاية رأس المال. وفي الآونة الأخيرة، قدم مشروع قانون إلى البرلمان في مارس 2016، مقترحاً إدخال تعديل على قانون خدمات الدفع (Shikin-Kessai-Ho)؛ تمت الموافقة عليه من قبل مجلس النواب (Shugin) في نهاية أفريل ومجلس المستشارين (Sangin) في نهاية ماي، وقد صدر أخيراً في 3 جوان 2016، ويرتبط هذا التعديل ارتباطاً مباشراً بقضايا غسل الأموال المشار إليها في قمة مجموعة ال 7 التي عقدتها مجموعة Elmau في عام 2015، والتي تناولتها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية بشأن غسل الأموال. ورافق ذلك تعديل لقانون منع نقل العائدات الجنائية (HanShu-Ho). هناك عدة أنواع من المشاكل المتعلقة بالعملات الافتراضية في اليابان. أولاً، هناك مسألة طبيعة العملات الافتراضية ووضعها القانوني. ثانياً، يجب دراسة اللوائح المطبقة على الجهات الفاعلة المالية العاملة على العملات الافتراضية. وثالثاً، يجب أن تؤخذ في الاعتبار المسائل المتعلقة بحماية العملاء / المستعملين، التي ظهرت نتيجة لحالة the Mt Gox.

سادساً: موقف المشرع الجزائري من العملة الافتراضية:

مع توسع انتشارها العالمي، يزداد اهتمام الجزائريين بتداول العملات الرقمية، مثل بيتكوين وأثيريوم و10 عملات أخرى، ما دفع الحكومة إلى تحديد موقفها النهائي من هكذا تداولات على سلعة افتراضية أو "مشفرة" ليس لها تغطية نقدية (19)، حيث المادة 117 : يمنع شراء العملة الافتراضية وبيعها واستعمالها وحيازتها. العملة الافتراضية هي تلك التي يستعملها مستخدمو الإنترنت عبر شبكة الإنترنت، وهي تتميز بغياب

الدعامة المادية كالقطع والأوراق النقدية وعمليات الدفع بالصك أو بالبطاقة البنكية، يعاقب على كل مخالفة لهذا الحكم، طبقاً للقوانين والتنظيمات المعمول بها (20). ودافعت الحكومة الجزائرية عن موقفها بالقول في المادة ذاتها إن "الجزائر تسعى إلى إقامة نظام مراقبة أكثر صرامة لتتبع التعاملات الإلكترونية التي يمكن أن تستعمل في تجارة المخدرات أو التهرب الضريبي أو لتبييض الأموال، بفضل السرية المضمونة لمستخدمي العملات المشفرة" (21).

المبحث الثالث: التنظيم المبكر ومشاكل تنفيذ القانون

بسبب سهولة واضحة في تسهيل غسل الأموال وشراء المواد غير القانونية، فإن bitcoin تتعرض بشكل متزايد للتدقيق من جانب الوكالات التنظيمية لمختلف حكومات الولايات المتحدة والحكومات الفيدرالية والدولية.

المطلب الأول: طريق الحرير (22)

يقال إن طريق الحرير يمثل تحدياً أساسياً لنظام الحظر العالمي. يتم تشكيل هذا التحدي من خلال الصعوبات التكنولوجية، فتعقيدات طريق الحرير قد تعاملت مع وكالات تنفيذ القانون والهيئات التشريعية التي تبحث لتنظيم وتوسيع هذا النظام الحظر العالمي، فجهود تنفيذ القانون في هذا المجال هو إشكال محكوم عليها بالفشل. إن طريق الحرير هو واحد فقط من هذه المواقع التي تستخدم لإدامة النشاط غير المشروع، ويعرف هذا الجزء من الإنترنت عادة باسم "الويب المظلم"، وهي عبارة تشير إلى محتوى لا يمكن الوصول إليه أو فهرسته من قبل محركات البحث مثل Google.

المطلب الثاني: Mt. Gox Asset (23)

في ماي من عام 2013، ضبطت السلطات الأمريكية أصول Mt. Gox ، وهي واحدة من أكبر التبادلات بواسطة bitcoin في العالم، حيث كان Gox يشترك في أعمال نقل الأموال دون ترخيص مناسب. وعلى وجه الخصوص، وفي أواخر فيفري 2014، أغلقت Gox موقعها على شبكة الإنترنت ثم قدمت للإفلاس في 28 فبراير 2014، بعد أن خسر ما يقرب من 750,000 من عملاء bitcoin بعد خرق أمني.

المطلب الثالث: مستقبل العملات الافتراضية (24)

بعد تطورات السوق الافتراضية، مطوروا bitcoin متقائلون للأعمال التجارية، وهكذا، أطلقت GitHub فكرة أخذت من bitcoin، وفقا للعملة المشفرة، فالمطورين هم أول من يعتمدوا التكنولوجيا الجديدة، ويعملون مع الأجهزة الحديثة ومعظمهم لديهم حساب على GitHub .

فمن المتوقع أن تنمو القطع النقدية الافتراضية التي من شأنها دعم الشركات الكبيرة، وبالتالي قامت كل من:

American Express ، بإيجاد عملة حقيقية، Amex ، مما يمكن العملاء من استهلاك أكثر مما يمكن أن تحمله؛

Amazon ، واحدة من أكثر المخازن على الانترنت شهرة في العالم، أطلقت العملة الافتراضية الخاصة بها، "Coins Monday" ، يمكن استخدامها من قبل المستخدمين لمخازن أمازون، لشراء التطبيقات والألعاب.

Facebook لديه شيء مثل القطع النقدية الرقمية، أو "Facebook Credit" .

الخاتمة

إن استخدام العملات الافتراضية و Bitcoin على وجه الخصوص آخذ في الازدياد، ومع ازدياد عولمة الاقتصاد والتجارة، فإن العملات التي لا ترتبط بسيادة تتسم بجاذبية متزايدة. قد يشير تزايد اعتماد Bitcoin على نطاق عالمي إلى أن العملة موجودة للبقاء. ونتيجة لذلك، لم تعد الحكومات - بما في ذلك حكومة الجزائرية- تتجاهل العملات الافتراضية مثل Bitcoin. وتشير الزيادة الأخيرة في التطورات التنظيمية للعملات الافتراضية إلى أن الحكومة تفهم ذلك.

يجب أن تكون جميع الشركات تكنولوجيا المالية الناشئة التي تتعامل بواسطة العملات الافتراضية على بينة من المتطلبات الضريبية المعمول بها للعملات الافتراضية. في نهاية المطاف، لأن تنظيم العملة الافتراضية هو تطور جديد نسبيا والحكومة لا تزال تحاول فهم كامل للتكنولوجيا.

أولا : نتائج الدراسة:

- يمكن إجمال أهم نتائج هذه الدراسة في الآتي:
- يجب إنشاء بيئة تنظيمية تضمن حماية المستهلكين وتحافظ على سلامة النظام المالي ونظام السلامة الضريبي.
 - إيجاد توازن بين مخاطر وفوائد استخدام العملة الافتراضية من خلال المزيد من التعاون بين الوكالات لمكافحة الجريمة الرقمية وفي الوقت نفسه إنشاء خطوط وإرشادات قضائية واضحة لصناعة العملات الافتراضية.
 - يجب على السلطات الحكومية إنفاذ القانون في مراقبة استخدام العملات الافتراضية، ومن الأهمية بمكان أن تقوم الوكالات ذات المعرفة المتخصصة في السوق بمهمة حماية أمن الدولة وتعزيز مصالحها الاقتصادية.
 - تحديد الثغرات في المعايير الدولية المتعلقة بالعملات الافتراضية.
 - تنسيق القانون الجنائي الموضوعي والإجرائي (بما في ذلك أطر الأدلة الإلكترونية) في مجال الجريمة السيبرانية والتحقيق الرقمي على المستوى الدولي.
 - التنفيذ السليم للمعايير والأطر القانونية الدولية المتعلقة بالمستوى الوطني .
 - بناء القدرات، لا سيما في البلدان النامية، من أجل زيادة فعالية الأطر القانونية والتنظيمية .
 - بذل الجهود لرفع مستوى الوعي بين الحكومات والهيئات التنظيمية والشركات تكنولوجيا المالية الناشئة.
 - تحديد المخاطر المتعلقة بالتكنولوجيا العملات الافتراضية من أجل وضع نهج قائم على المخاطر لمنع وكشف ورصد التدفقات المالية غير المشروعة.
 - بناء القدرات التقنية بين أجهزة إنفاذ القانون و الشركات تكنولوجيا المالية الناشئة. وفي نهاية المطاف، ينبغي أن يستند أي نهج لمعالجة التدفقات المالية غير المشروعة إلى فهم مشترك يتمثل في أن الكشف عن الأرباح غير المشروعة المكتسبة أو المنقولة في البيئة الرقمية ومنعها وتتبعها ستكون عملية مستمرة للتصدي للتحديات التكنولوجية الجديدة. ومن الضروري أيضا مراعاة تعقيد النظام الإيكولوجي للاقتصاد الرقمي وأن

نأخذ في الاعتبار أن التنظيم الكثيف يمكن أن يكون له أثر سلبي على تطوير
تكنولوجيات وخدمات جديدة، وفي النهاية، يقوض فوائد الإنترنت والتقنيات الرقمية.

ثانياً: اقتراحات الدراسة:

نظراً لأهمية التعاملات المالية للأفراد والمجتمعات، ولأن هذه النقود المستحدثة قد
تكون مغرية للبعض نظراً لمزاياها المتعددة والجديدة، فإن الدراسة تقترح الآتي:

فإن أي حل يجب أن يعتمد على أربع ركائز أساسية:

– يجب أن يكون لدى الشركات تكنولوجيا المالية الناشئة سياسات محددة بشكل جيد
بشأن التحكم في المخاطر التكنولوجية الجديدة وإدارتها.

– مراكز المعرفة ومراكز الابتكار هي نقاط اتصال رئيسية للشركات تكنولوجيا المالية
الناشئة والصناعة لتبادل وجهات النظر المشتركة وجمع المشورة لتحسين الفصل في
القضايا القانونية.

– يجب على الشركات تكنولوجيا المالية الناشئة العمل على زيادة المعرفة وقدرة
موظفيها فيما يتعلق بالابتكار الرقمي، وكذلك تطوير عقلية تعاونية. باختصار، يجب
التعامل مع كل قرار يتخذه أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص من الآن
فصاعداً بشعور كبير من المسؤولية، مع الأخذ في الاعتبار ثلاثة مبادئ توجيهية
رئيسية.

أولاً، يجب وضع العميل في مركز أي مبادرات ذات طموح لتحقيق النجاح.
ثانياً، لا تزال التطورات في التكنولوجيا والمشهد التنافسي غير مؤكدة، فإننا نحتاج إلى
إيلاء اهتمام خاص لصعود تحديات جديدة. وأخيراً، يعد التعاون والتواصل بين جميع
أصحاب المصلحة أمراً حيويًا لتحقيق أقصى استفادة من رقمنة التمويل، مع الحفاظ
على الاستقرار المالي وضمان حماية المستهلك الكافية.

الهوامش والمراجع المعتمدة

- (1). Thomas J. Curry, "Comptroller of the Currency", Remarks Regarding Special Purpose National Bank Charters for Fintech Companies at the Georgetown University Law Center 1 (Dec. 2, 2016),p01

- (2) . Fergal Reid & Martin Harrigan, “An Analysis of Anonymity in the Bitcoin System”, Springer Science Business Media New York, 2013, p198.
- (3). Turpin, Jonathan B. , “Bitcoin: The Economic Case for a Global, Virtual Currency Operating in an Unexplored Legal Framework”, Indiana Journal of Global Legal Studies, Vol 21,N°0 1,2014,p335.
- (4) . A. Stevens, “Digital currencies : Threats and opportunities for monetary policy”, Economic Review, National Bank of Belgium, N° i, 2017,p85.
- (5) . Satoshi Nakamoto, ”Bitcoin: A Peer-to-Peer Electronic Cash System”, BITCOIN (Oct. 31, 2008), <https://bitcoin.org/bitcoin.pdf>.2018/02/28
- (6) . Aviv Zohar, “Bitcoin: Under the Hood” , Communications of the ACM, vol 58 ,N° 09, 2015, p104
- (7). Lawrence Trautman, “Virtual Currencies Bitcoin & What Now After Liberty Reserve, Silk Road, and Mt. Gox?”, J.L. & Tech ,N°13 ,2014,p03.
- (8). Ibid
- (9) عبد الله بن سليمان بن عبدالعزيز الباحث، النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مصر، العدد01، 2017، ص37.
- (10) National Conference of Commissioners on Uniform State Laws, “Uniform Regulation of Virtual-Currency Businesses Act ”, annual conference one-hundred-and-twenty-sixth year, San Diego, California, July 14-July 20, 2017
- (11) . Kerry Carrington & al, “A bit of a problem : National and extraterritorial regulation of virtual currency in the age of financial disintermediation”, Georgetown Journal of International Law, N°45,2014,p1172
- (12) .Ibid
- (13) . Gabriella Gimigliano,” Bitcoin and Mobile Payments: Constructing a European Union Framework”, Palgrave-Macmillan, London, 2016,p94.

- (14) .HM Treasury, “Digital Currencies – Call for information. Banking and Credit Team”, Horse Guards Road .London ,2014 ,pp:1-12
- (15) Isaac Hateley & Emmeline, “A Bit of a Problem : National and Extraterritorial Regulation of Virtual Currency in the Age of Financial Disintermediation”, Georgetown Journal of International Law, N°45,2013,p1184
- (16) . Ibid
- (17). Kamolnich Swasdiphanich, “In an Era of FinTech : Strategies of Government to Deal With Virtual Currencies”, International Immersion Program Papers 68,2017,p2
- (18) . Mai Ishikawa,” Designing Virtual Currency Regulation in Japan: Lessons from the Mt Gox Case”, Journal of Financial Regulation ,N° 0 3, 2017,pp:124-125
- (19). www.akhbarelyoum.dz 15 :53 à 2018/02/2
- (20). قانون رقم 17-11، مؤرخ في 27 /12/ 2017، "المتعلق بقانون المالية لسنة 2018"، الجريدة الرسمية رقم 76، الصادرة بتاريخ، ص54.
- (21) . www.akhbarelyoum.dz 15 :53 à 2018/02/28
- (22) . Reza Raeesi,” The Silk Road, Bitcoins, and the Global Prohibition Regime on the International Trade in Illicit Drugs: Can This Storm Be Weathered?”, Glendon Journal of International Studies,2015,p03
- (23) . Matthew Kien-Meng Ly, “Coining Bitcoin's 'legal bits': Examining the regulatory framework for Bitcoin and virtual currencies”, Harvard Journal of Law & Technology ,vol 27, N°0 2 Spring 201
- (24) . Şoavă, A Mehedinţu & al, “Virtual Currency “Bitcoin” – Challenges And Controversies”, Annals of the Constantin Brâncuşi University of Târgu Jiu, Economy Series, N°03,2016.